

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٩٧

الجمعة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٢/٣٥

نيويورك

|          |                                                    |                              |
|----------|----------------------------------------------------|------------------------------|
| الرئيسة  | السيدة كرافت                                       | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي                                     | السيد نينزيا                 |
|          | ألمانيا                                            | السيد هويسغن                 |
|          | إندونيسيا                                          | السيد دجاني                  |
|          | بلجيكا                                             | السيد بيكستين دو بوتسويرفا   |
|          | بولندا                                             | السيدة فرونيتسكا             |
|          | بيرو                                               | السيد بوبوليسيو بارداليس     |
|          | الجمهورية الدومينيكية                              | السيدة سيدانو                |
|          | جنوب أفريقيا                                       | السيد فان شالكويك            |
|          | الصين                                              | السيد جانغ جون               |
|          | غينيا الاستوائية                                   | السيد إسونو ميينغونو         |
|          | فرنسا                                              | السيدة غيغين                 |
|          | كوت ديفوار                                         | السيد إيبو                   |
|          | الكويت                                             | السيد الجار الله             |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس                  |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1942646 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2019/961 و S/2019/962، اللتان تتضمنان نصي مشروعين. والمجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرارين.

وأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هيوغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرض بإيجاز مشروع القرار S/2019/961 باسم المشاركين في الصياغة، بلجيكا، وألمانيا والكويت.

إن الحالة الإنسانية المزرية في سوريا هي ما دفعنا إلى صياغة واقتراح مشروع القرار هذا. وقد سمعنا مرة أخرى، صباح هذا اليوم، عن المعاناة الإنسانية في هذا البلد (انظر S/PV.8696) عبر شهادة شخصية أدلت بها ضحايا العنف هناك. ولا يزال أكثر من ١١ مليون شخص في سوريا في حاجة إلى المعونة الإنسانية، يرثون ما لا يقل عن ٤ ملايين منهم بالآلية عبر الحدودية التي قرر المجلس إنشائها منذ بعض الوقت باعتماد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وكانت الحالة الإنسانية البائسة هي ما دفعنا إلى اقتراح تجديد ولاية الآلية العابرة للحدود.

وفي مناقشاتنا وعملنا بشأن النص، قمنا بالتشاور مع الجميع وبدراسة صيغ عديدة له. واستمعنا إلى طلبات شتى، يلتمس بعضها تفعيل خمسة معابر بدلا من أربعة، وبعضها معبرين فقط. ويستند الاقتراح المعروض على المجلس إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. وما نفهمه هو أن ثمة معبرين يعدان أساسيين للغاية. وثمة أيضا معبر ثالث إلى العراق، يؤكد كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية أنهما بحاجة إليه لإيصال المعدات الطبية إلى سوريا. أما المعبر الرابع، الذي لم يستخدم خلال الأشهر الـ ١٨ الأخيرة، فقررنا إعادة النظر في إمكانية إعادة فتحه في غضون ستة أشهر إذا ما دعت الحاجة. كما اعتزمنا تقليص مدة التجديد من ١٢ شهرا إلى ستة أشهر، نَتَّبِعُ عقبها توصية المجلس إذا ما رأى أن الحالة قد تحسنت بما يكفي لإنهاء ولاية هذه الآلية.

وأحث الزملاء على التصويت لصالح مشروع القرار هذا، من أجل من يعانون في سوريا، والـ ٤ ملايين شخص الذين يرثون استمرار تلبية احتياجاتهم بتصويت المجلس لصالح هذا النص.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيصوت الاتحاد الروسي ضد مشروع القرار الذي قدمته الدول الثلاث المعنية بالملف الإنساني S/2019/961، بشأن آلية تقديم المساعدة عبر الحدود إلى سوريا.

فمشروع القرار، الذي ما برح يجدد عاما بعد عام، عفا عليه الزمن ولا يأخذ في الاعتبار التغييرات التي حدثت في سوريا منذ عام ٢٠١٤، حين اعتمد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لأول مرة. ففي ذلك الوقت، أنشئت هذه الآلية في ظل ظروف ملحة، حين لم تكن هناك، بكل موضوعية، سبل أخرى لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي لم تكن خاضعة لسيطرة الحكومة في الجمهورية العربية السورية.

لقد استعادت السلطات السورية الآن سيطرتها على الجزء الأكبر من أراضيها، ولذلك لم يعد تقديم المساعدات عبر

آراء دمشق، البلد المتلقي، كما هو موضح في رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر والموجهة من نائب وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، السيد فيصل مقداد، إلى وكيل الأمين العام مارك لوكوك - ها هي هنا - وهي تحدد بوضوح موقف الحكومة السورية بأن إبقاء الآلية في شكلها الحالي غير مقبول. لا يمكننا أن نتجاهل جميعاً موقف البلد المتلقي.

من البداية افترض مشروع مقترح الثلاثي الإنساني التجديد التلقائي كل عام دون النص على مراجعته أو تكييفه. لقد احتوى، ولا يزال، على أحكام لا علاقة لها بالعنصر الإنساني. في رأينا أن هذا النهج تمليه دوافع سياسية بحتة. لقد أشرنا إلى شواغلنا العامة بشأن النص في المرحلة الأولى من المشاورات. وعندما رأينا أننا لن نقبل العمل على أساس هذه الوثيقة باصيغة التي عرضت بها علينا، اقترحنا نسختنا الخاصة للقرار. يركز مشروع قرارنا (S/2019/962) بشكل حصري على الجوانب الإنسانية مع تقليل الفقرات غير المستخدمة بشأن مرور المساعدات الإنسانية. وأود بصفة خاصة التأكيد على شيء قلناه مراراً وتكراراً، وهو أن وثيقتنا لا تمدد للآلية العابرة للحدود. نحن لم ندعمها في الماضي ولكننا لم نمنعها أيضاً، وذلك تقديراً للاحتياجات الإنسانية للسكان السوريين. هذا العام نحن على استعداد لدعمها. فهي تتيح وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية، حيث لا تزال هذه المساعدات ضرورية. وقد بذلنا أيضاً جهداً لتهدئة مخاوف زملائنا.

رداً على ذلك، تلقينا مسودة ثانية ثم ثالثة من الثلاثي الإنساني، واللذين لا تزالان تتضمنان أحكاماً لا تمت للواقع بصلة. هذا نهج غير نزيه. إننا مضطرون إلى تكرار هذا مرة أخرى لأنه من الواضح أن حججنا لم يسمعها زملاؤنا خلال المرحلة التحضيرية للتصويت اليوم. ومع ذلك، لدينا انطباع بأن حججنا قد تم تجاهلها عمداً. من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية، نوافق على توسيع آلية المساعدة عبر الحدود لتشمل

الحدود لتلك المناطق ضرورياً. إن المعبر القائم على الحدود مع الأردن لم يتم استخدامه منذ تموز/يوليه ٢٠١٨. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن عمليات التسليم عبر نقطة التفتيش على الحدود العراقية غير مهمة ويمكن إجراؤها عبر نقاط التفتيش الرسمية الخاضعة لسيطرة الجيش السوري أو من الأراضي السورية نفسها. بالمناسبة، أود أن أوضح لزميلي الألماني أنه وفقاً للمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن المساعدات الإنسانية إلى سورية (S/2019/949) فإن مليون شخص، وليس ٤ ملايين، يستخدمون المساعدات المقدمة عبر الحدود.

وأود أيضاً تذكير المجلس بأن فقرة رئيسية في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، بشأن قدرة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على الوصول المباشر إلى منطقة العمليات، لم تُنفذ طوال فترة وجود القرار. المسلحون الذين ما زالوا يسيطرون على بعض أجزاء من سورية لا يسمحون بدخول العاملين في المجال الإنساني، ويفضلون السيطرة على عملية إيصال وتوزيع المساعدات بشكل مستقل. ونتيجة لذلك لا يتم استخدام جزء كبير من المساعدات في الغرض المراد لها. سأقولها مرة أخرى. لقد تم إنشاء هذه الآلية باعتبارها أداة طوارئ مؤقتة. وبالنظر إلى الوضع السيئ في ذلك الوقت، فقد مكنت الآلية من إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مدروس في وقت كان يتعين فيه أن يتم تقديم المساعدات الإنسانية بموافقة السلطات الرسمية للبلد المتلقي وذلك بموجب القانون الدولي - المادة ٧٠ من البروتوكول الإضافي ١ الملحق باتفاقيات جنيف وقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

بالنظر إلى الوضع الحالي في سورية من الضروري أن نعود إلى المعايير المحددة للمساعدات الإنسانية. الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار الذي اقترحه المشاركون في صياغته تتضمن إشارة إلى الالتزام الثابت بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. في هذه الحالة، من المهم أيضاً النظر في

المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، تقدم به حاملو القلم. نأمل أن تستمر المفاوضات لتحديد هذه الآلية التي ليس هناك بديل عنها ويعتمد عليها ٤ ملايين شخص.

ختاماً، وبما أن هذه آخر جلسة مجدولة تشارك فيها دولة الكويت خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، نتقدم بالشكر والامتنان إلى كافة أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم معنا خلال العامين الماضيين في جهودنا للاضطلاع بمسؤولياتنا في صون الأمن والسلم الدوليين. ونعبر في هذا الصدد عن تمنياتنا الخالصة بالتوفيق والنجاح للدول الخمس الجدد المنتخبة لعضوية غير دائمة في المجلس للعامين المقبلين، وهي إستونيا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فييت نام، النيجر.

**السيدة سيدانو** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): صوتت الجمهورية الدومينيكية مؤيدة لمشروع القرار S/2019/961، المقدم من الأطراف الإنسانية المشاركة في الصياغة لتحديد آلية المساعدة عبر الحدود لمدة ١٢ شهراً في الجمهورية العربية السورية، والتي يعتمد عليها ملايين السوريين في بقائهم. ونعرب عن بالغ أسفنا لعدم اعتماد مشروع القرار. لقد حدث الشيء نفسه تماماً قبل ثلاثة أشهر بالضبط (انظر S/PV.8623)، عندما لم يتم اعتماد مشروع القرار (S/2019/756) الذي كان يهدف إلى حماية السكان المدنيين في إدلب من الهجمات والمعاناة. إننا نقدر الجهود الدؤوبة التي بذلتها ألمانيا وبلجيكا والكويت لتوحيد المجلس حول مشروع قرار ضروري لحياة ملايين المدنيين. نحن نشارك هذا الطموح وعملنا بنشاط من أجل ذلك. لكننا نعتقد أنه لا يزال بإمكان المجلس أن يضع في صلب قراراتنا احتياجات البشر الذين يتوقون إلى مساعدتنا، ولذلك نؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة البحث عن مخرج من هذا الوضع المؤسف.

**السيدة غيغين** (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تأسف فرنسا بشدة لعدم اعتماد مشروع القرار الذي قدمته الأطراف

المناطق التي تحتاج إليها. التمديد لستة أشهر سيتيح لكل واحد منا النظر في ما يمكننا فعله وينبغي أن نفعله لضمان الاستخدام الفعال لهذه المساعدات الإنسانية. وينبغي ألا يصبح ذلك مبرراً لزملائنا المستعدين لمنع تقديم المساعدات الإنسانية من أجل الجدول الزمني المقرر للآلية.

لأسباب التي ذكرتها، لا يمكننا دعم مشروع قرار الثلاثي الإنساني، وبالتالي ندعو جميع المهتمين الصادقين بالحفاظ على المساعدات الإنسانية في سورية بدعم مشروعنا بدلاً من السعي لتحقيق أهداف سياسية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2019/961 والمقدم من ألمانيا وبلجيكا والكويت.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الصين

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتاً مؤيداً وصوتين معارضين. لم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد الجار الله** (الكويت): نأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع قرار إنساني بحث لتحديد وصول

**السيدة فرونيتسكا (بولندا)** (تكلمت بالإنكليزية): لقد صوتت بولندا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2019/961 ونأسف لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. ولقد صوتنا لصالح مشروع القرار للإعراب عن دعمنا القوي لتحديد الآلية التي تمكن عبور الإمدادات الإنسانية إلى سورية وتقديم المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها وتدعم تقديم الخدمات الأساسية. فبدونها ستستحيل كفالة إيصال المساعدة المنقذة لأرواح الملايين إلى المحتاجين. وأود أن أشكر بلجيكا وألمانيا والكويت، البلدان المشاركة في صياغة المشروع، على جهودها الدؤوبة خلال المفاوضات.

**السيد بوبوليسيو بارداليس (بيرو)** (تكلم بالإسبانية): تشاطر بيرو الأمم المتحدة تقييمها وشواغلها إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة في كثير من أنحاء الأراضي السورية، وبالتالي فإننا نؤيد جميع المبادرات التي تسهم في حماية شعبها. ولذلك نشكر وفود ألمانيا وبلجيكا والكويت، بصفتهم القائمين على صياغة النصوص الخاصة بالمسائل الإنسانية في سورية، على ما بذلوه من جهود دؤوبة للتوصل إلى حل توافقي مقبول لدى جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بشأن مضمون مشروع القرار (S/2019/961) الذي طُرح للنظر فيه بعد ظهر هذا اليوم. ونرحب أيضا بالشفافية والانفتاح اللذين جلبوهما إلى هذه العملية التفاوضية المعقدة التي نشارك فيها مشاركة بناءة بهدف الحفاظ على نظام تعتمد عليه حياة الملايين من الناس. وتستهدف الإجراءات التي تتخذها بيرو بشأن هذا البند وغيره من البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن حماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني في المقام الأول. وقد ارتكز تصويتنا لصالح مشروع القرار على نهجنا، الذي يتجلى في مضمون مشروع القرار وأحكامه.

وعليه، تشعر بيرو بالأسف العميق لأننا لم نتمكن من اعتماد مشروع القرار الذي قدمته البلدان المشاركة في الصياغة،

الإنسانية المشاركة في الصياغة وأيده ١٣ من أصل ١٥ عضواً في مجلس الأمن وذلك لأن روسيا، وبعدها الصين، قررتا ممارسة حق النقض وأن تعرض للخطر إيصال المساعدات الإنسانية الدولية إلى سورية وبقاء ملايين الأشخاص على قيد الحياة. فهو تصرف غير مسؤول وخبيث.

فالمساعدة الإنسانية عبر الحدود ذات أهمية حيوية لأربعة ملايين من السوريين ممن يعتمدون عليها. ويجب أن نتذكر أنه ليس هناك أي بديل الآن للمساعدة الإنسانية عبر الحدود لتقديم المساعدة الحيوية كل يوم لمئات الآلاف من الأشخاص المحتاجين في المناطق المعنية، لا سيما إدلب، لأن النظام السوري يواصل استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح لتحقيق الأغراض السياسية، ومنع من يعانون ومن هم في حاجة من الحصول على المساعدة على قدم المساواة.

وتدعو فرنسا جميع أعضاء مجلس الأمن إلى وحدة الصف وإبداء المسؤولية لمواصلة الحوار الرامي لتحديد هذه الآلية الحيوية، بناء على طلب الأمين العام والوكالات الإنسانية وبلدان المنطقة. وتحديد ولاية البرنامج لمدة ستة أشهر فقط لن يكون مجدياً على الإطلاق فيما يتعلق بالتخطيط للعمليات الإنسانية التي تستلزم إمكانية التنبؤ وتتسم بالاستقرار، كي يتسنى إعداد الخطط وتنفيذها على نحو فعال وطويل الأمد.

وفيما يتعلق بالمعابر الحدودية، أشير إلى الأهمية الحاسمة لمعبر اليعربية، الذي يوفر طريقاً لإيصال ٤٠ في المائة من الأدوية المطلوبة للعمليات الإنسانية في الشمال الشرقي. وتؤيد السلطات العراقية أيضاً إبقاءه مفتوحاً. ونذكر أن هناك مسائل سياسية وعسكرية في المرحلة الحالية من النزاع في سورية، ولكن يجب وضع حد لتسييس المعونة الإنسانية واستغلالها. ويجب ألا نتخذ من الشعب السوري رهينة. فدعونا نعد إلى العمل.

إمدادات الإغاثة في أيدي المنظمات الإرهابية أو تحويلها إلى أغراض أخرى.

وقد دأبت الصين على بذل جهود حثيثة من أجل تعزيز توافق في الآراء فيما بين جميع الأطراف بشأن مسألة الإغاثة الإنسانية عبر الحدود في سورية. ونعرب عن أسفنا لعدم توصّل الأطراف إلى اتفاق بشأن التمديد. ونتيجة للأسباب السالفة الذكر، اضطرت الصين إلى التصويت ضد مشروع القرار S/2019/961.

أما بالنسبة للخلافات فيما بين الأطراف بشأن المسألة الإنسانية السورية، فينبغي معالجتها بشكل أساسي من خلال العملية السياسية السورية. ونحث الأطراف على مواصلة تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون من أجل العمل معا على تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمسألة السورية.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

إنني جالسة هنا في حالة من الصدمة. فعواقب ممارسة الاتحاد الروسي والصين لحق النقض ضد مشروع القرار S/2019/961 ستكون كارثية. وهو قرار يتسم بالطيش وانعدام المسؤولية والقسوة. ففي سورية الآن أربعة ملايين شخص يعتمدون على آلية الأمم المتحدة للمساعدة عبر الحدود للحصول على الأدوية والمأوى والغذاء. ولا يوجد أي مبرر يمكن تخيله يدفع أي عضو في مجلس الأمن إلى إنقاص السبل المتاحة للمدنيين السوريين الضعفاء لتأمين المعونة الحيوية.

وعقب القرار الذي اتخذ اليوم، يجب علينا ألا نغفل عن سبب حاجة الشعب السوري إلى هذه الآلية العابرة للحدود في المقام الأول. فالحقيقة التي لا يمكن إنكارها وراء هذه المسألة هي أن بشار الأسد قرر تجويع شعبه طيلة سنوات لإرغامه على الخضوع لحكمه. ففي كل يوم تفشل دمشق في الوفاء

والذي نجده متوازنا وضروريا وحسن التوقيت. ونكرر التأكيد على ضرورة استعادة المجلس، ولا سيما أعضائه الدائمين، أواصر الوحدة بشأن هذه المسألة الحساسة للغاية والحيوية من أجل الوفاء بالمسؤوليات الثقيلة المنوطة بنا.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** دائما ما تعلق الصين أهمية كبيرة على الحالة الإنسانية في سورية وتدعم المجتمع الدولي في جهوده لزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة للشعب السوري، فضلا عن دعمها للعمل النشط الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الوكالات الإنسانية الدولية. وقد زودت الصين سورية أيضا بالأغذية والأدوية وفرص التعليم والتدريب والخدمات العامة وغيرها من المساعدات عن طريق قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، وهي ملتزمة بتحسين الحالة الإنسانية هناك والحد من معاناة الشعب السوري.

وفيما يتعلق بإنشاء آلية للإغاثة الإنسانية عبر الحدود السورية، كانت للصين تحفظات ثابتة في هذا الصدد. وما برحنا ننادي بضرورة أن تحترم أي عملية سيادة البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية. فالحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية في سورية وينبغي أن نعطي الأولوية لتوفير المساعدة الإنسانية من داخل سورية. والإغاثة الإنسانية عبر الحدود آلية خاصة للإغاثة تُعتمد في ظل ظروف محددة. وينبغي تقييمها في الوقت المناسب وفي ضوء التطورات في الميدان. ولا بد من تعديل هذه الآلية في نهاية المطاف.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للعمليات الإنسانية عبر الحدود أن تتقيد بصرامة بالقانون الدولي والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بأعمال الإغاثة الإنسانية، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن. ومن الضروري تعزيز الإشراف العام عليها وكفالة اتسامها بالإنصاف والحياد والمصدقية والمزيد من الشفافية. ويجب تنسيق عمليات الإغاثة ذات الصلة مع الحكومة السورية بغية منع وقوع

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار، الوارد في الوثيقة S/2019/962، والذي قدمه الاتحاد الروسي.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار

المعارضون:

بولندا، بيلرو، الجمهورية الدومينيكية، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، الكويت

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** حصل مشروع القرار على خمسة أصوات مؤيدة مقابل ستة أصوات معارضة، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت. لم يتم اعتماد مشروع القرار، لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** إننا نؤيد تمام التأيد البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن القائمين بالصياغة الثلاثة قبل التصويت. واسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات الإضافية.

أود أن أبدأ بشكر الأعضاء الذين صوتوا مؤيدين لمشروع قرارنا (S/2019/961). وإذا كانت جودة عمل مجلس الأمن تُقاس بعدد الأرواح التي تُنقذ، فلن يكون هناك أي قرار آخر مهم بقدر أهمية القرار المتعلق بالآلية العابرة للحدود. وكما نعلم جميعاً بفضل تلك الولاية، يتلقى ٤ ملايين شخص

بالمسؤوليات الأساسية التي تقع على عاتق أي حكومة، وهي تعزيز وحماية السلام والرخاء والصحة لمواطنيها. وخيارات النظام وحدها وراء اضطراب الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني ومجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات في عام ٢٠١٤ وفي كل عام منذ ذلك الحين لتحويل الأمم المتحدة باستخدام أربعة معابر في سورية لإيصال المعونة إلى الملايين من المحتاجين.

إن آلية مجلس الأمن للعمليات العابرة للحدود هي حقاً إحدى أهم المسائل التي يشرف عليها المجلس كل عام بسبب تأثيرها الفوري والمباشر. ويمكننا أن نرى بأم أعيننا أن الآلية تنقذ عددا لا يحصى من أرواح السوريين سنوياً. وفي كل عام منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وضعنا خلافاتنا السياسية جانباً وصوتنا، حتى في بعض الحالات التي امتنع فيها الروس عن التصويت، مؤيدين لتجديد هذه الآلية المنقذة للحياة.

وكان تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بمثابة شهادة على قيمنا المشتركة والتزامنا الجماعي تجاه ملايين السوريين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية المنقذة لحياتهم التي توصلها الأمم المتحدة لهم. وفي سياق تقديم المساعدة للمرضى والجريح، تغلبنا جميعاً على خلافاتنا السياسية لنُظهر للعالم أننا قادرون على القيام بالشيء الصحيح. وللأسف وللمرة الرابعة عشرة، تخلى الاتحاد الروسي عن هذا الالتزام. ويجب أن نتوخى الوضوح بشأن النتيجة المباشرة لهذا القرار. فحياة الملايين من المدنيين السوريين الأبرياء معرضة للخطر الآن في ذروة فصل الشتاء. ويُظهر تصويت روسيا والصين الرغبة في التغاضي عن الظروف الوحشية التي لا يزال نظام الأسد يجبر شعبه على عيش فيها ويشير إلى أنه في الوقت الذي تعلن فيه روسيا والصين دعم القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإنهما تسهلان علناً سعي النظام لتحقيق نصر عسكري.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

كل سنة منذ عام ٢٠١٤، عندما تم اتخاذ القرار لأول مرة، وكما كان الحال عليه في كل عام حتى الآن.

لم يقدم الاتحاد الروسي والصين أي تفسير ذي مصداقية لاستخدامهما حق النقض أو محاولتهما الخبيثة لتسجيل نقاط سياسية من خلال تقديم مشروع قرار ثانٍ (S/2019/962) خفض عدد المعابر إلى النصف وخفض المدة إلى النصف. ولا يوجد مبرر لذلك. وفي الواقع، لقد قال الأمين العام إننا نشهد المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية الصعبة للغاية بالفعل بالنسبة للناس في جميع أنحاء سورية، حيث لا يزال هناك أكثر من ١١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة. ولذلك، لا يمكن لأحد أن يدعي أن الأوضاع الميدانية تتحسن.

وقد استمعت بعناية شديدة لما قاله الممثل الروسي وسمعتة يقول إن ما يحفز وفد بلده هو "الجوانب الإنسانية حصراً". وحتى بالمعايير المعروفة، فإن هذا البيان مذهل من شدة نفاقه. فاستخدام حق النقض ضد مشروع القرار الأول وتقديم المشروع الثاني ليسا فعلين يعالجان الشواغل الإنسانية. وهما لا يلبيان الطلب الرسمي المكتوب الذي قدمه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المجلس. ولا يساعدان ملايين المواطنين العاديين في سورية المعرضة حياتهم للخطر الآن. وبالتأكيد، فإنهما لا يساعدان الأمم المتحدة أو قضية تعددية الأطراف. والآن، تقع المسؤولية على عاتق السلطات السورية والروسية، فهي التي ستكون مسؤولة الآن عن الأشخاص المعرضة حياتهم للخطر. وآمل أن يتصرف دافعوا الضرائب الروس بالسخاء.

وصوتت المملكة المتحدة معارضة للنص الروسي لأننا لن نتفاوض تحت التهديد حول عرض خبيث من شأنه أن ينقذ حياة عدد أقل من الأشخاص مقارنة بالحاجة الموجودة التي نعلمها والتي وصفتها الأمم المتحدة بوضوح بأنها ضرورية. ولكن من المهم حتى في هذه المرحلة أن ننظر إلى الأمام بالنظر إلى عدد الأرواح التي لا تزال معرضة للخطر. ولذلك، تأمل المملكة

المساعدات الإنسانية، وتمثل هذه المساعدة ٤١ في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة إلى سورية. وبصفتنا أحد المشاركين في صياغة الوثائق المتعلقة بالملف الإنساني السوري، فقد أجرينا عملية صياغة شفافة وشاملة للجميع على مدار أكثر من شهر. وتوصلنا إلى نص توافقي متوازن وواضح وإنساني بحت، يعكس مختلف وجهات النظر المعرب عنها في المجلس.

وعلاوة على ذلك، يعكس مشروع القرار الخاص بتحديد تقديم المساعدات عبر الحدود، على النحو الذي اقترحه القائمون على الصياغة، بدقة الحالة الميدانية في سورية. وهو يستجيب لحالة إنسانية لم تتغير ولا تزال مدمرة بالنسبة لملايين السوريين. ولا يوجد أي طرف فاعل سوري في الوقت الحالي في وضع يسمح له بتقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق النائية في البلد التي تشتد فيها الحاجة عن غيرها.

إن اليوم هو يوم حزين بالنسبة للمجلس وللشعب السوري. وبصفتنا أحد المشاركين في الصياغة، سنواصل السعي للتوصل إلى حل يتيح استمرار هذه الآلية الهامة. فالملايين من الناس يعتمدون عليها، ولكن لا يمكننا التفريط في الأساسيات.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**

أكرر البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا. فالיום هو يوم حزين ومؤسف ومفزع حقاً بالنسبة للشعب السوري. إنه يوم أتمنى ألا يتكرر في المجلس أبداً. وأود أن أعبر مرة أخرى لوزير الكويت عن مدى تقديرنا للجهد الذي بذله وفد بلده في هذا المسعى، وأنا آسفة لأنه كان عليه أن يكون هنا لمعرفة النتيجة.

صوتت المملكة المتحدة مرتين اليوم. فقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار الأول (S/2019/961) لأن المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود لا تزال حاسمة بالنسبة إلى ٤ ملايين شخص يعتمدون عليها للحصول على المساعدات المنقذة للحياة والتي لا تقل أهميتها اليوم عما كانت عليه في

المتحدة أن يتمكن المجلس من تجاوز هذه الواقعة المؤسفة والعودة إلى المناقشات وهو مستعد لتحديد سبيل مثمر وفعال لتلبية احتياجات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قبل ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، عندما تنتهي الولاية الحالية.

لقد سبق أن قلت في هذه القاعة إنه لا ينبغي لروسيا أن تتلاعب بأرواح الناس. فحياة أربعة ملايين شخص على المحك، ونحن بحاجة إلى إبقاء هذه الحقيقة البالغة الأهمية أمام أعيننا فيما نحاول إيجاد حل لهذه الفوضى المخيفة.

**السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** باختصار، لا يسعني إلا أن أردد ما قاله في وقت سابق زميلي ممثلاً بلجيكا والمملكة المتحدة. فهذا يوم حزين جداً للشعب السوري ومجلس الأمن. إن الصين وروسيا تتحملان مسؤولية كبيرة. فبينما ندخل موسم العطلات الآن، ٤ ملايين شخص في سوريا لا يعرفون ما إذا سيستمرّون في تلقي الغذاء في العام القادم، بعد ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ليمكنوا من إطعام أطفالهم أو يحصلون على الأدوية.

لقد ذهبنا بعيداً، وتلقينا الكثير من الانتقاد. وأثيرت أسئلة عن السبب في أننا لم نضع خمسة أو أربعة ولماذا كنا على استعداد لوضع ستة زائد ستة، وما إلى ذلك. وقد انتقدنا كثيراً من قبل الكثيرين حول هذه الطاولة، ولكننا كنا على استعداد للتوصل إلى حل توافقي. وحاولنا إرضاء الجميع. طرح زميلي الممثل الروسي شيئاً على الطاولة وقال "اقبلوه أو ارفضوه". أتلك هي الدبلوماسية الروسية - ألا تكون على استعداد للتفاوض، وألا تعطي أي شيء وتقول فقط "افعلوا ذلك أو لا تفعلوه"؟ وفيما يتعلق بملاحظته أن الأشخاص الذين يعانون ليسوا ٤ ملايين بل مليون شخص فقط - أي نوع من السخرية هذا؟

لقد قال زميلنا ممثل الصين بوضوح شديد أن الصين تدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهذا ما طلبه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد طلب أكثر مما قدمنا. فكيف يمكنه

معارضة ذلك؟ أطلب مرة أخرى من ممثلي روسيا والصين ألا يخذلا الناس. إننا مستعدون للعمل بجد للتأكيد على أن تكون هناك إمكانية، بعد ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، في أن يظل الذين يعانون على قيد الحياة.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** لقد استند قرارنا بالتصويت لمعارضين لمشروع القرار S/2019/962 إلى شعور قوي بأن الأساليب غير البناءة للمضي قدماً بهذه الوثيقة الهامة لا يتماشى مع أعلى المعايير التي ينبغي أن يجسدها مجلس الأمن. ولم يستوف مشروع القرار الذي قدمه ممثل روسيا الشروط اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى الشعب السوري.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** يأخذ وفد بلدي الكلمة بعد التصويت على مشروع القرارين S/2019/961 و S/2019/962، بشأن الآلية العابرة للحدود.

لقد صوتت إندونيسيا مؤيدة لمشروع القرار S/2019/961، المقدم من المشاركين في الصياغة، إذ أن النص جاء نتيجة جهود متعمقة لإيجاد حل وسط لمواقف متباينة فيما بين أعضاء مجلس الأمن. ويجسد مشروع القرار حلولاً توفيقية وسبلاً لمعالجة الشواغل التي أثيرت. ونشكر المشاركين في الصياغة، في ذلك الصدد، على تيسير العملية. وكذلك نعرب عن تقديرنا لجهود روسيا في تقديم مشروع القرار S/2019/962 بشأن تحديد الآلية بروح تحسين المساعدات الإنسانية إلى سورية. ومع ذلك، يرى وفد بلدي أن مشروع القرار لم يناقش مناقشة مستفيضة من قبل جميع أعضاء المجلس، وهو لا يعالج احتياجات ٤ ملايين شخص محتاج معالجة كاملة.

ويعرب وفد بلدي عن أسفه العميق لأننا لم نتمكن من الاتفاق على حل اليوم. وكما ذكرت في بياني بالأمس (انظر S/PV.8694) وصباح اليوم (انظر S/PV.8696)، فإن حياة المدنيين في خطر ونحن مسؤولون عن معالجة هذه المسألة الملحة

إننا نحث جميع الأطراف على مواصلة الجهود والمشاورات لكفالة تجديد ولاية تقديم المساعدة عبر الحدود قبل ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

**السيد زانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** يَبْتَنُّ، في ملاحظاتي السابقة، موقف الصين في التصويت على مشروع القرار (S/2019/961) المتعلق بالمسألة الإنسانية السورية. وأود أن أؤكد أن الصين ترفض رفضاً قاطعاً الاتهامات التي لا أساس لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى. فكما هو معروف جيداً، ظلت الصين دائماً بناءً ومسؤولة في الحوار والمشاورات. وظللنا نناشد الأطراف المعنية أن تتخذ خطوات استباقية لبناء توافق الآراء. وشواغلنا مشروعة ولها ما يبررها تماماً. وموقفنا، شأنه شأن مواقف أي بلد آخر، لا جدال فيه. إن قراراتنا الانتخابية المستقلة تتخذ على أساس مواقفنا المبدئية ولا تخضع لاتهامات أي طرف.

والحالة الراهنة في سورية هي بالضبط نتيجة عمل خاطئ من جانب بعض البلدان. فهي إذن التي ينبغي أن تفكر في أفعالها وينبغي أن تُطالب بالإجابة على جميع الأسئلة المطروحة علينا. وإن كانت مهتمة حقاً بالشعب السوري والحالة الإنسانية في سورية بشكل عام، فلماذا لم تصوت مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته روسيا؟ فقد أتاحت لها كل الفرص لإظهار التزامها تجاه الشعب السوري والوفاء به. إن ذلك يبين مرة أخرى أنها منافقة في التعبير عن عنايتها أو اهتمامها. إنها تمارس معايير مزدوجة نمذجية، وهي مثال ملموس على تسييس المسائل الإنسانية.

**السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** إننا نشعر بخيبة أمل إزاء التصويت على مشروع القرار S/2019/962 بشأن آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود. وقد ذكرت زميلتي البريطانية النفاق اللاهث، وأنا أتفق معها. غير أن لنا رأياً مخالفاً فيما يتعلق بمن المناق في هذه الحالة. وحاول زميلي ممثل ألمانيا،

على الفور. ومن الإنصاف أن نقول إننا جميعاً غير راضين بنفس القدر. بيد أن الأمر لا يتعلق برضا أعضاء المجلس. فالأمر يتعلق أساساً بحياة ٤ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. ولا يمكنني تقديم وصفة سحرية لإيجاد حل لهذا المأزق، لأننا لا نحتاج إليها. إن ما نحتاج إليه كأعضاء في المجلس هو وصفة بسيطة تستند إلى حوار حقيقي، بأهداف إنسانية بحتة تتفادى تسييس المسألة. ما نحتاج إليه هو قرار يضمن وصول المساعدات الإنسانية - قرار بسيط مجرد قصاصة ورق تتضمن ولاية لنا للعمل من أجل البشرية.

إن إندونيسيا على استعداد للعمل بنشاط لدعم استمرار هدفنا المشترك المتمثل في إنقاذ أرواح السوريين. فهم أبرياء دون أي انتماء سياسي وفي حاجة إلى مساعدة حقيقية. وهذه ليست النهاية. ويجب علينا أن نواصل العمل من أجل الشعب السوري. ولا ينبغي أبداً أن تكون هناك نهاية لإنقاذ الأرواح. إنني أدعو جميع الزملاء، أعضاء المجلس، إلى مواصلة العمل من أجل هذا المسعى النبيل. فالشعب السوري بحاجة إلينا جميعاً.

**السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** تشعر جنوب أفريقيا بخيبة أمل بالغة لعدم تمكننا من تجديد ولاية الآلية السورية للمساعدة الإنسانية عبر الحدود اليوم. لقد كان موقف جنوب أفريقيا، أثناء سير المفاوضات، ولا يزال هو أنه يجب علينا أن نكفل تجديد برنامج المساعدة الإنسانية ذلك المنقذ للحياة. لقد صوتت جنوب أفريقيا لصالح مشروع القرارين (S/2019/961) و (S/2019/962) سعياً إلى تحقيق ذلك الهدف، إذ أن المساعدة المنقذة للحياة للشعب السوري تظل أمراً بالغ الأهمية.

ونتيجة اليوم المؤسفة - أو بالأحرى عدم تحقيق أي نتيجة - اتهم بفشلنا في الاضطلاع بمسؤوليتنا كمجلس أمن. فهي تؤكد مرة أخرى حاجتنا إلى تقييم عمليات صنع القرار في المجلس، لا سيما الحاجة إلى توافق أصوات الأعضاء الدائمين.

الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية عبر الحدود، لذا لا تحاولوا أن تلقوا باللوم علينا.

وماذا سيخبرون الصحافة عندما يغادرون القاعة اليوم - أن روسيا قضت على الآلية العابرة للحدود؟ أم هل سيطبلون لهذا الخبر في وسائل الإعلام لديهم؟ ولكن كيف سيفسرون تصويتهم معارضين لمشروع القرار الروسي الذي ينص على توسيع نطاق تقديم المعونة الإنسانية إلى المحتاجين في سوريا من خلال الآلية العابرة للحدود؟ للأسف، يتضح لنا أن بعض شركائنا لا يسعون إلى تحقيق أهداف إنسانية بل أهداف أخرى وهم سيسون المجال الإنساني بشكل دائم. وستواصل روسيا تقديم المعونة الإنسانية إلى الشعب السوري والعمل على إعادة بناء بلده الذي دُمر إلى حد كبير نتيجة للتدخل الأجنبي.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

صوتت اليوم الولايات المتحدة الأمريكية معارضة لمشروع القرار S/2019/962 الذي صاغه الاتحاد الروسي لأنه يسخر من قيمنا ومبادئنا، بل يتحدى توصيات الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الدولية، والأهم من ذلك فقد كان المشروع منذ البداية محاولة مخادعة لمنع سير عمل آلية إنقاذ حياة المدنيين السوريين عبر الحدود. وكان هدف روسيا اليوم بسيطاً ويتمثل في تحقيق مكاسب سياسية فحسب، إذ أن جل ما ترمي إليه هو إحداث ضجة والتشكيك في مصداقية مجلس الأمن. ولم يكن الأمر بالنسبة لروسيا متعلقاً بإنقاذ أرواح السوريين، وفي الواقع، لم يكن القصد من نصها التوصل إلى تسوية بحسن نية، إذ أنها اتبعت منذ البداية نهجاً هزلياً يتمثل في قبول مشروع قرارها كاملاً أو رفضه. وقد فشلت اليوم لأنها أرادت إفشال مسألة المعونة الإنسانية المنقذة لحياة السوريين. وليبين المحضر هذه الحقيقة بوضوح. واقترحت روسيا

كما صارت العادة الآن، إلقاء محاضرة علينا عن دبلوماسية اليوم ووبخنا على عدم الاستعداد للتوصل إلى حل توافقي. وقدمنا تنازلاً كبيراً بالفعل بشأن مشروع القرار ولكنه كن موضع تقدير لسبب ما. ويطلب منا تقديم تنازلات واحداً تلو الآخر، والعودة أساساً إلى نص المشاركين في صياغة مشروع القرار S/2019/961، الذي رفضناه أصلاً، وعبرنا عن ذلك بصراحة منذ البداية على الرغم من أن المشاركين في الصياغة لم يصدقوا ذلك. ويمكن للمرء أن يقول أن ما شهدناه حقاً اليوم هو المعايير المزدوجة التي ينتهجها المشرفون الإنسانيون الذين نصبوا أنفسهم مدافعين عن رفاه الشعب السوري. وكنا على استعداد لتوسيع نطاق الآلية، على حد قول الكثيرين، لإعطاء موافقتنا العاجلة من أجل تقديم المساعدة إلى السوريين في المجالات التي كانوا في أمس الحاجة إلى المساعدة فيها. وفي الوقت نفسه، قضى على تلك الآلية زملاًؤنا الذين يتهمون روسيا باستمرار بعرقلة تلك الجهود ويتحدثون عن المعايير والمبادئ السامية للإنسانية مستخدمين حججاً لا يمكن تبريرها أو صمودها أمام الانتقادات.

وأود أن أطرح سؤالاً بلاغياً على المجلس. من فاز اليوم؟ لا أحد. ومن خسر؟ الشعب السوري نفسه، إذ أن أولئك الذين يدعون القلق المستمر تجاه الشعب السوري هم أنفسهم من يعرقلون مشروع قرارنا. وقد تحدثنا بالفعل عن أسباب اقتراحنا لتقليص ولاية الإطار الزمني للآلية العابرة للحدود وتخفيض عدد نقاط العبور. بيد أن أهم شيء أود التأكيد عليه هو أننا كنا على استعداد لتوسيع نطاق الآلية. وينبغي ألا يحاول أحد أن يخفي ذلك الأمر. هل سيفهم الشعب السوري الذي تُخصص له المعونة الإنسانية المغزى من خلافاتنا؟ ما الفرق الذي ستحدثه ستة أشهر أو ١٢ شهراً بالنسبة لهم؟ إننا لن نقبل اللوم الذي أُلقي علينا اليوم. لماذا نلام؟ لأنهم لم يقبلوا مشروع قرارنا لتوسيع نطاق الآلية العابرة للحدود؟ هم الذين حرموا السوريين من آلية

السوريين المحتاجين من المعونات لن يقدموا لنا جواباً شافياً. إن نتيجة تصويت اليوم مخيبة للآمال، لكنني أود الآن توجيه خطابي مباشرة إلى الشعب السوري: لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدتكم. ونلتزم بالدفاع عن لا صوت لهم، وبإطعام الجوع وكفالة حصول المشردين والأيتام على المعونة الإنسانية التي تضمن بقائهم على قيد الحياة. فنحن أكبر مانح في المجال الإنساني في العالم، وقدمنا ١٠,٥ بلايين دولار للشعب السوري وسنواصل دعمه. ونفخر بموقفنا المبدئي بشأن مساعدة كل سوري محتاج. وسنواصل فضح أولئك الذين يختارون عدم تقديم المساعدة. وسنفعل كل ما في وسعنا لدعم المساعدة الإنسانية من حيث المبدأ.

وفي الختام، فلاكن واضحة تماماً. إن هذا يوم حزين. ومع ذلك، فإن تصويت اليوم لن ينهي الحديث عن المسألة، وسنواصل الضغط من أجل التوصل إلى حل للشعب السوري. ولن نكف عن الدفاع عن المحرومين من الطعام أو العلاج. ويحدونا اليوم وطيد الأمل في إيجاد حل للشعب السوري الذي يحتاج إلينا اليوم أكثر من أي وقت مضى.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد فلوح** (الجمهورية العربية السورية): (يأسف وفد بلادي مجدداً إزاء إصرار ممثلي بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس لا سيما حملة القلم الإنساني على الاستمرار في اتباع سلوك غير بناء عكسه مشروع القرار S/2019/961 المقدم من قبلهم والذي ابتعد بمضامينه عن الأهداف الإنسانية المعلنة.

وللأسف، يستمر حملة القلم الإنساني في الاعتماد على نهج غير متوازن في إعداد وتقديم مثل هذه المشاريع استناداً إلى حملة الترويج التي دأب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إطلاقها قبل كل مرة يتم فيها تحديد مفاعيل هذا القرار.

مشروع قرار محكوم بالفشل لأنها تفضّل رؤية المدنيين السوريين يتضورون جوعاً بدلاً من أن تحيّب ظن بشار الأسد.

وطلبت الولايات المتحدة الإذن بإقامة خمس نقاط عبور لمدة ١٢ شهراً، مسترشدين في ذلك بقيمنا التي تحتم علينا مساعدة أشقائنا وشقيقاتنا المستضعفين. لقد أردنا تقديم المزيد من معونات الأمم المتحدة إلى مزيد من السوريين من خلال اعتماد طرق الوصول المباشرة المتاحة، وأيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً إضافة نقطة عبور خامسة في تل أبيب مسترشداً في ذلك بنفس القيم الإنسانية التي ارتكزنا عليها وتقييم الحاجة إلى نقاط العبور. وكافحنا جاهدين لإبقاء أربعة من نقاط العبور مفتوحة لضمان زيادة إمكانية تقديم الأمم المتحدة للمعونة التي تشتد الحاجة إليها. وكنا على استعداد للتوصل إلى حل توافقي على مضض للسماح بإنشاء ثلاث نقاط عبور لمدة ١٢ شهراً من أجل الحفاظ على قدر معقول من تدفقات المعونة، بيد أن هذا الحل التوافقي لم يكن مرضياً للاتحاد الروسي أو للصين.

ويبين استخدام الاتحاد الروسي والصين لحق النقض ضد مشروع القرار (S/2019/961) أن مشاركتهم في هذه المسألة لم تكن جديّة أبداً. فبالنسبة لهما، لم يتعلق الأمر أبداً بإنقاذ الأرواح أو بآلية الأمم المتحدة. وأوجّه سؤالي إلى أعضاء المجلس الذين يجادلون بأن الحالة الإنسانية في سوريا قد تغيرت وأن الولاية العابرة للحدود ينبغي أن تعكس هذا التغيير - هل سيتمكن ملايين السوريين من الحصول على غذائهم عند إغلاق مصدرهم الوحيد للوصول إلى الغذاء؟ هل ستشفى النساء والرجال والأطفال المرضى عند إغلاق مصدرهم الوحيد للحصول على الدواء؟ أظن أن الأجوبة على هذه الأسئلة واضحة.

وما لا نستطيع فهمه هو كيف ستُعزز ولاية المجلس في صون السلم والأمن بينما يستخدم حق النقض اليوم. إن الروس مدينون للمجلس والشعب السوري والمجتمع الدولي بتفسير للأمر. ونعلم أن أولئك الذين اختاروا حرمان الملايين من

ترفض حكومة بلدي مشروع القرار S/2019/961 المقدم من حملة القلم الإنساني جملة وتفصيلاً، بسبب ما يشوبه من عيوب جوهرية في الشكل والمضمون، وقد شرحنا هذه العيوب في الرسالة التي وجهها السيد نائب وزير الخارجية والمغتربين في بلدي إلى السيد مارك لوكوك بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر الجاري، وفي الرسالة التي وجهها الوفد الدائم لبلدي يوم أمس إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، رداً على التقرير الرابع والستين (S/2019/949) عن الشأن الإنساني في سورية، وكذلك في البيان الذي ألقيناه يوم أمس خلال الجلسة الصباحية لمجلس الأمن (انظر S/PV.8694).

وما يهمنا التأكيد عليه الآن هو حقيقة أن مركز العمل الإنساني في سورية هو العاصمة دمشق، وهذا مبدأ رئيسي في احترام السيادة الوطنية. أما ما عدا ذلك، فلا يمكن تصنيفه إلا كمحاولة بائسة جديدة ترمي إلى خرق السيادة الوطنية وتقويض مركز الدولة السورية.

إننا ندعو الدول الأعضاء، التي تعهدت والتزمت باحترام القانون الدولي وبصون السلم والأمن الدوليين، إلى النأي بالملف الإنساني عن أي سلوك ميسس، وإلى دعم دور ومركز الحكومة السورية، باعتبارها الشريك الأساسي والحقيقي في المجالين الإنساني والتنموي.

كما ندعو الدول الأعضاء إلى رفض الشروط السياسية والإملاءات المفروضة التي تضعها بعض الحكومات، بهدف عرقلة جهود الإعمار والتعافي وإعادة المهجرين. وقبل ذلك، ندعو حملة القلم الإنساني - قبل الجميع - إلى العمل بشكل فوري على رفع التدابير القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، والتي تمثل عقاباً جماعياً يحدض، بتداعياته المريعة على الشعب السوري، مزاعم فارضها بأنها من أجل خير هذا الشعب ورفاهه.

حيث يتلاعب ممثلوها بالأرقام والبيانات ويتجاهلون ما يشوب هذه العمليات أصلاً من عيوب وسلبات تتسبب إلى اليوم في وقوع معظم هذه المساعدات في يد المجموعات الإرهابية المسلحة وعدم وصولها إلى مستحقيها. وهو الوضع الراسخ اليوم في مدينة إدلب ومحيطها الخاضعين لسيطرة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، والذي بات يستمد شريان الحياة والبقاء من دعم النظام التركي المعتدي له، ومن سيطرته على المساعدات الإنسانية التي تدخل من الأراضي التركية.

كما بات سلوك حملة القلم الإنساني منفصلاً عن الواقع بشكل خطير وغير مسبوق، فقد رضخوا لرغبة وضغوط النظام الحاكم في تركيا حين سعوا في النسخة الأولى لمشروع القرار S/2019/961 إلى إضافة معبر جديد لإدخال المساعدات، وهو معبر كان سيكون مخصصاً بطبيعة الحال لخدمة أهداف العدوان العسكري للنظام التركي على بلدي.

وبكلمات أكثر وضوحاً أقول إن النظام التركي الإرهابي المعتدي الذي سهّل دخول المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية، والذي لا يزال يدعم ويدير جرائم تنظيم جبهة النصرة الإرهابي في إدلب، يريد من الأمم المتحدة اليوم أن تسدد فاتورة أعماله العدوانية في شمال شرق سورية.

هذا مثال واحد فقط يثبت السلوك غير المتوازن لمقدمي مشروع القرار هذا. ونحن نسأل هذه الوفود - طالما أنها تدّعي الحرص على مساعدة الشعب السوري - لماذا أغمضت أعينها وأغلقت أفواهها في مواجهة سرقة آبار النفط والغاز السورية وعن احتلالها من قبل قوات الاحتلال الأمريكية؟

إن على من يريد مساعدة الشعب السوري أن يتحلّى بالنزاهة والشجاعة، وأن يطالب بالسماح للشعب السوري باستعادة مقدراته التي تشارك الإرهابيون وما يسمى بالتحالف الدولي في نهبها وتدميرها.

بمساعدة الشعب السوري وإنقاذ الأرواح. وستعمل رئاسته عن كثب مع المشاركين في الصياغة لضمان استمرار المفاوضات خلال الأيام القادمة ولكي نجد حلاً يمكننا جميعاً أن نؤيده.

وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الولايات المتحدة لأعضاء المجلس، ولا سيما زملائي الممثلين الدائمين وأفرقتهم، وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدم لنا.

في بداية الشهر، قلت إن موضوع رئاستنا كان التطلّع إلى عام ٢٠٢٠ والتفكير بشأن ما ينبغي أن نقوم به بوصفنا المجلس لجعل العالم مكاناً أفضل. وأقدر عمل زملائي للقيام بذلك بالتحديد، ونتطلع إلى عام جديد مليء بالإمكانيات داخل المجلس. ولكننا أيضاً ما كنا لنتمكن بمفردنا من إنجاز أي من أعمالنا لولا العمل الجادّ والدعم والمساهمات الإيجابية لكل وفد من الوفود وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وفيما نختم رئاستنا، أعلم أنني أتكلّم باسم المجلس حين أتمنى التوفيق لوفد فييت نام في رئاسة المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. وأود، بالنيابة عن المجلس، أن أعرب عن تقديرنا الصادق للأعضاء الخمسة المنتهية فترة عضويتهم وهم: بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت. فقد أصبحوا والأفرقة التابعة لهم، على مدى العامين الماضيين، جزءاً من أسرة مجلس الأمن. ويجدر التنويه بحضورهم وبإسهاماتهم الإيجابية خلال فترة عضويتهم في مجلس الأمن، وسنفتقدهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.

تتوجه حكومة بلدي بالشكر للدول التي أحبطت مشروع القرار المقدم من حملة القلم الإنساني، حفاظاً منهم على مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول ومراعاة قواعد العمل الإنساني.

ختاماً، نود أن نذكر الجميع في هذه القاعة، دون استثناء، بأن إنهاء التداعيات الإنسانية التي فرضها الإرهاب على بلدي سورية ودعم العملية السياسية الجارية قد باتا يتطلبان مقاربة مختلفة، تتجاوز تقديم المساعدات الإنسانية وتضمن رفع القيود المفروضة على الجمهورية العربية السورية، من أجل إطلاق عملية إعادة إعمار وتعافٍ جديّة تشمل القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية والاستثمارية والخدمية. فقمّة النفاق السياسي والأخلاقي أن يأتي البعض إلى المجلس ليتحدث عن أزمة إنسانية في سورية، بينما يمارس بحق السوريين سياسات العقاب والحصار والعدوان والاحتلال العسكري.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** سأتوخى الإيجاز. لقد درجت في هذه القاعة على أن أَدْخُل عندما أرى الانتقاد يوجه إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لأدافع عن الجناح الإنساني للأمم المتحدة، الذي يهتمّ أعضاؤه بالشعب السوري إلى حدّ أكبر بكثير من حكومته ويعملون في ظروف بالغة الصعوبة من أجل إنقاذ الأرواح. وأرى أنه يجدر بنا جميعاً أن نخيّمهم على ذلك.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** بصرف النظر عن نتائج التصويت اليوم، من الواضح أن هناك التزاماً من مجلس الأمن